

كتاب
الفرائض

obeikandi.com

كتاب الفرائض

أخبرنا الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أخبرنا ابن عيينة ، عن الزهرى ، عن على بن حسين ، عن عمر بن عثمان ، عن أسامة بن زيد ؛ أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » .

هذا حديث صحيح ، متفق عليه . أخرجه الجماعة إلا النسائى (١) .

أما مالك : فأخرجه عن الزهرى بالإسناد ، وقال : عمر بن عثمان ، وهو وهم فإنما هو عمرو بن عثمان ، وقد روى بعضهم عن مالك : عمرو بن عثمان ، وأكثر أصحابه إنما رويوا عمرو بن عثمان ، وهو وهم .

وأما البخارى (٢) : فأخرجه عن يحيى بن يحيى وأبى بكر بن أبى شيبة وإسحاق ابن إبراهيم ، عن ابن عيينة .

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد ، عن سفيان .

وأما / الترمذى : فأخرجه عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومى وغير واحد ، ١٠٣ / ١ أ عن سفيان .

وفى الباب عن جابر وابن عمرو بن العاص .

« لا » فى قوله : « لا يرث المسلم الكافر » نافية ، قد تضمنت معنى النهى ، ورودها بلفظ النهى أبلغ فى الخطاب من النهى ؛ لأن النهى يتضمن أن الحكم قد كان قاراً قبل وروده ، والنهى يتضمن الإخبار عن حالته وأنها كانت منفيه لم تكن ثابتة قبل ذلك .

والذى ذهب إليه الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : أن لا توارث بين المسلم والكافر بحال وروى ذلك عن عمر ، وعلى ، وجابر ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وبه قال مالك ، والثورى ، وأبو حنيفة وغيرهم من الفقهاء والأئمة . وروى معاذ بن

(١) مالك فى الموطأ ، كتاب الفرائض ٢ / ٥١٩ ، والبخارى فى الفرائض (٦٧٦٤) ، ومسلم فى الفرائض

(١ / ١٦١٤) ، وأبو داود فى الفرائض (٢٩٠٩) ، والترمذى فى الفرائض (٢١٠٧) .

(٢) ذكر المصنف : «أما البخارى» ثم جاء بإسناد مسلم ، وهو فى الغالب سهو من الناسخ أما إسناد

البخارى فهو عن أبى عاصم ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب بالإسناد .

جبل، ومعاوية : أن المسلم يرث الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم ، كما يجرى بينهما أمر النكاح ، وبه قال محمد بن الحنفية ، ومحمد بن على بن الحسين ، وابن المسيب ، ومسروق والنخعى وإسحاق .

وأخبرنا الربيع قال : قال الشافى رضي الله عنه : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن على بن حسين قال : إنما ورث أبا طالب عقيل وطالب ، ولم يرثه على ولا جعفر ، قال : فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب .

هذا الحديث هكذا أخرجه مالك فى الموطأ مرسلًا (١) . وقد جاء هذا المعنى عن أسامة أنه قال : يا رسول الله ، أين تنزل غدًا فى دارك بمكة ؟ فقال : « وهل ترك لنا عقيل من ربيع أو دور » ، وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرثه على ولا جعفر ؛ لأنهما كان مسلمين ، وكانا عقيل وطالب كافرين .

قال الشافى : فذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من أن الدينين إذا اختلفا بالشرك والإسلام لم يتوارث من سميت / له فريضة . ب / ١٠٣

« والشعب » : هو شعب بنى هاشم الذى كانت بيوتهم فيه بمكة ، وهو الذى أقاموا فيه لما تحالفت عليهم قريش أن لا يبايعوهم .

وأخرج الشافى رضي الله عنه حديث ابن عمر ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من باع عبداً له فماله للبايع إلا أن يشترط المبتاع » ثم قال : فلما كان بينا فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا ، وأن ما يملك العبد فإنما يملكه لسيده ، فإن كان للعبد أب أو غيره ممن سميت له فريضة ، ولو كان أعطيها ملكها سيده عليه ، ولم يكن السيد بأب الميت ولا وارث سميت له فريضة ، لكننا لو أعطينا العبد بأنه أب إنما أعطينا السيد الذى لا فريضة له فورثنا غير من ورث الله ، فلم يورث عبداً لما وصفت ، ولا واحداً لم تجتمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا .

وذلك أنه أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ؛ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ليس لقاتل شيء » .

هذا مرسل ، وقد رواه محمد بن راشد ، عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبى صلى الله عليه وسلم .

(١) مالك فى الموطأ ، كتاب الفرائض ٥١٩/٢ .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولم أسمع اختلافاً في أن قاتل الرجل عمداً لا يرث من قُتلَ من دية ولا مال شيئاً ثم افترق الناس في القاتل خطأ ، فقال بعض أصحابنا : يرث من المال ولا يرث من الدية ، وروى ذلك عن بعض أصحابنا عن رسول الله ﷺ بحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث . وقال غيرهم : لا يرث قاتل الخطأ من دية ولا مال ، وهو كقاتل العمد ، وإذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عمداً ولا خطأ شيئاً أثبتته بعموم أن لا يرث قاتل من قتل .

وقد أخرج الشافعي رضي الله عنه / فيما بلغه عن سفيان الثوري ، عن الأعمش ، عن ١٠٤/أ إبراهيم ؛ أن عبد الله سئل عن رجل مات وترك أباه مملوكاً ولم يدع وارثاً ، فقال : يشتري من ماله فيعتق ويدفع إليه ما ترك .

قال الشافعي : وليسوا يقولون بهذا ، أورده فيما ألزم العراقيين في خلاف عبد الله ، قال : ونقول نحن : ماله في بيت المال ، ولذلك يقولون هم : إن لم يوص به . وقال الشافعي رضي الله عنه في باب ميراث الجسد : وهذا قول زيد بن ثابت ، وعنه قبلنا أكثر الفرائض ، وإلى الحجة ذهبنا في قول زيد بن ثابت .

وأخرج الشافعي رضي الله عنه ، عن رجل ، عن الثوري ، عن معمر بن خالد الجهني عن مسروق ، عن عبد الله في ابنتين ، وبنات ابن ، وبنى ابن : للابنتين الثلثان ، وما بقى فلابنى الابن دون البنات ، وكذلك قال في الأخوات والأخوة لأب ، مع الأخوات للأم والأب .

قال الشافعي : ولسنا نقول بهذا ؛ إنما نقول : للبنات أو الأخوات الثلثان وما بقى فلابنى الابن وبنات الابن أو للأخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، أورده الزاما فيما خالف العراقيون فيه عبد الله بن مسعود .

وأخرج الشافعي رضي الله عنه ، عن رجل ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن علي أنه كان يشرك بين الجسد والأخوة حتى يكون سادساً .

قال الشافعي وليسوا يقولون بهذا ؛ أما صاحبهم فيقول : الجسد أب ، فيطرح الأخوة ؛ وأما هم ونحن فنقول : يقول زيد : يقاسم الأخوة ما كانت المقاسمة خيراً له ، ولا ينقص من السدس من رأس المال .

وأخرج الشافعي رضي الله عنه ، فيما بلغه عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : كان عبد الله يشرك الجسد مع الأخوة ، فإن كثروا أو فاه السدس . ١٠٤/ب

وقال: هذا ما قال فى قول على - عليه السلام .

وأخرج الشافى رضي الله عنه فيما بلغه عن أبى معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، قال: كان عبد الله يجعل الأكدرية من ثمانية أسهم : للأم سهم ، وللجد سهم ، وللأخت ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم .

قال الشافى رضي الله عنه : وليسوا يقولون بهذا ؛ ولكنهم يقولون بما روى عن زيد بن ثابت ، فجعلها من تسعة أسهم للأم سهمان ، وللجد سهم ، وللأخت ثلاثة أسهم ، وللزوج ثلاثة أسهم ، ثم يقاسم الجد الأخت فيجعل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

وأخبرنا الشافى رضي الله عنه قال : أخبرنا ابن أبى رواد ، ومسلم بن خالد ، عن ابن جريج قال : أخبرنا بن أبى مليكة ؛ أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبتهها ثم يموت وهى فى عدتها ، فقال عبد الله بن الزبير : طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر بنت الأصبح الكلبية فبتهها ، ثم مات وهى فى عدتها ، فورثها عثمان ، قال ابن الزبير : وأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة .

وأخبرنا الشافى رضي الله عنه ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن طلحة بن عبد الله ابن عوف قال : وكان أعلمهم بذلك ، وعن أبى سلمة بن عبد الرحمن ؛ أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فورثها عثمان منه بعد انقضاء عدتها .
أخرج الموطأ الرواية الثانية عن ابن شهاب (١) .

قوله : «فبتهها» : أى يقطعها من نكاحه ، وهو من البت : القطع ، يريد أنه طلقها طلاقاً بائناً لا رجعة له عليه ، يقال : بت وأبت/ والعدة للمرأة معروفة ؛ وهى ما تعده من أيام أفرائها أو أشهرها أو الحمل .

والذى ذهب إليه الشافى رضي الله عنه : أن المريض إذا طلق امرأته وقع طلاقه إجماعاً ، فإن مات قبل انقضاء العدة وكان الطلاق واحداً أو اثنتين فهو رجعى ، وترثه وتنتقل إلى عدة الوفاة ، وإن كان الطلاق ثلاثاً أو تمام الثلاث ففى الميراث قولان :

أحدهما : أنها لا ترثه ، وروى ذلك عن عبد الرحمن بن عوف ، وابن الزبير ، وبه قال أبو ثور والمزنى .

والقول الثانى : أنها ترثه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة ، وأحمد وعامة الفقهاء .

وقال الشافعي رضي الله عنه لما ذكر هذا الحديث : فذهب بعض أصحابنا إلى أن تورث المرأة ، وإن لم يكن له عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض ، وإن انقضت عدتها منه قبل موته ، وقال بعضهم : وإن نكحت زوجاً غيره ، وقال غيرهم : ترثه ما امتنعت من الأزواج ، وقال بعضهم : ترثه ما دامت في العدة ، فإذا انقضت العدة لم ترثه بعد انقضاء العدة ؛ لأن حديث ابن الزبير متصل يعنى الرواية الأولى ، وهو يقول : ورثها عثمان في العدة ، وحديث ابن شهاب مقطوع : يعنى الرواية الثانية .

وأجاب الشافعي في «الإملاء» : بأن عثمان بن عفان ورث امرأة عبد الرحمن ، وقد طلقها ثلاثاً بعد انقضاء العدة ، قال : وهو فيما يخيل إلى أثبت الحديثين . ثم قال في العدة : وروى يونس ، عن ابن شهاب ، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن السائب بن يزيد ابن أخت نمر ؛ أنه شهد على قضاء عثمان في تماضر بنت الأصبع ورثها من عبد الرحمن بن عوف بعد ما حلت ، وعلى قضائه في أم حكيم ورثها من عبد الله بن مكمل بعد ما حلت / وهذا إسناد موصول .

ب/١٠٥

قال الربيع : قد استخار الله فيه - يعنى الشافعي فقال : لا ترث المتوتة ، قال الربيع : وهو قول ابن الزبير وعبد الرحمن بن عوف ، طلقها على أنها لا ترثه والله أعلم .

وأخبرنا الشافعي رضي الله عنه ، أخبرنا مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقتسمن ورثتي ديناراً ولا درهماً ، ما تركت بعد نفقة أهلى ومؤنة عاملى فهو صدقة » .

وأخبرنا الشافعي رضي الله عنه ، أخبرنا ابن عيينة ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة بمثل معناه .

هذا حديث صحيح ، متفق عليه ، أخرجه مالك ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود (١) .

أما مالك ، فأخرجه إسناداً ولفظاً .

وأما البخارى : فأخرجه عن ابن يوسف .

(١) مالك فى الموطأ ، كتاب الكلام ٢/٩٩٣ ، والبخارى فى الفرائض (٦٧٢٩) ، ومسلم فى الجهاد والسير (٥٥/١٧٦٠) ، وأبو داود فى الخراج والإمارة والفتوى (٢٩٧٤) .

وأما مسلم : فعن يحيى بن يحيى .

وأما أبو داود : فعن قتيبة . جميعاً عن مالك .

وأخرجه مسلم أيضاً عن أبي عمر ، عن سفيان .

قوله : « لا يقتسمن » ، هذه لا ناهية ؛ لأجل دخول النون التى للتأكيد ، ولا تدخل مع النفى عند الأكثرين .

وقد ذهب قوم إلى جواز دخولها مع النهى ، يدل الكلام على أنه خلف شيئاً ثم نهاهم أن يقسموه بعده ، يدل عليه قوله : ما تركت بعد نفقة أهلى ومؤنة عاملى فهو صدقة . وإذا كانت نافية دل على أنه لا يخلف شيئاً ، ثم نهاهم أن يقسموه بعده ، ويدل عليه قوله : « ما تركت بعد نفقة أهلى ومؤنة عاملى فهو صدقة » ، وإذا كانت نافية دل على أنه لا يخلف شيئاً ؛ لأنه يكون قد نفى وقوع القسمة بعده . ويجوز أن يكون قد خلف ثم أخبرهم أنهم لا يقتسمونه / إما لأنهم يمنعون من ذلك ، أو لأنهم لا يجوز لهم أن يقسموه ، والأولى فى لا أن تكون ناهية لا نافية .

١/١٠٦

وأما خلفه من غلة أو تمر أو غير ذلك ، وأن ما يفضل عنهم فهو صدقة ، ولا خلاف بين العلماء أن ما خلفه رسول الله ﷺ لا يورث ؛ لقوله : « ما تركناه صدقة » ولأنه صرح فى هذا الحديث بقوله : « ما تركت بعد نفقة أهلى ومؤنة عاملى فهو صدقة » ، ولم يخرق الإجماع فى ذلك إلا الشيعة ، فإنهم قالوا : يورث النبى ﷺ .
